

أثر إضافة المدفوعات التحويلية

بعد ماردته الحكومة من الضرائب بشكل مدفوعات تحويلية R ويمكن أن ينظر بها أنها ضرائب سالبة فالضرائب الإجمالية Tg والصافية Tn وإن وجدت T دون أن يُشار إلى R فمعناها صافية أو أن $R = صفر$ والدخل المتاح

$$Yd = Y - Tn$$

$$Tn = Tg - R \quad \text{الصافية}$$

$$Yd = Y - Tg + R$$

$$Tg = Tn - R \quad \text{الاجمالية}$$

$$C = Ca + cYd$$

$$Y = Ca + c(Y - Tg + R) + I + G$$

$$Y = \frac{1}{1-c} [Ca - cTg + cR + I + G]$$

الدخل والناتج أو معادلة الدخل التوازن

* ومضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف المدفوعات التحويلية

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c} \Delta G \Rightarrow \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-c}$$

الإنفاق الحكومي

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c} C \Delta R$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c} \Delta R \Rightarrow \frac{\Delta Y}{\Delta R} = \frac{1}{1-c}$$

المدفوعات التحويلية:

وهو عدد المرات التي يتغير بها الدخل نتيجة لتغيير المدفوعات التحويلية.

* والأثر التوسعي في المدفوعات التحويلية يلغى بأثر معاكس بزيادة بنفس القدر من الضرائب وأثر الزيادة في المدفوعات التحويلية في الدخل أقل من أثر الإنفاق الحكومي من زيادة مماثلة في الإنفاق الحكومي.

$$* \text{ أي أن الأثر التوسعي في توازن } K_R + K_T = \frac{1}{1-c} + \frac{-c}{1-c} = 0$$

الميزانية لا ينطبق مع المدفوعات التحويلية الممولة من الضرائب الناتجة = صفر إنما ينفع فقط الإنفاق الحكومي الممول من الضرائب (لأن كل زيادة في الإنفاق الحكومي هي إضافة للإنفاق الكلي، أما التحويلات جزء منها تضاف إلى الإنفاق الكلي).

- المدفوعات التحويلية تؤثر بشكل غير مباشر في الإنفاق الكلي من خلال التأثير في الدخل المتاح بافتراض عدم تغير الضرائب فهي تزيد الدخل للاستهلاك والإدخار (و فقط الجزء المخصص للاستهلاك سيكون تحت تأثير المضاعف) أي جزء من المدفوعات تختفي فلا تظهر كطلب على السلع والخدمات.
- بينما كل الإنفاق الحكومي سيكون طلب على السلع والخدمات كاملاً وهو لكل الاقتصاد بينما التحويلات لفئة معينة.

- 2- بذلك ينظر إلى المدفوعات التحويلية كضرائب سالبة (لأن الحكومة تردها إلى المواطن بعد أن تستقطعها كضرائب).

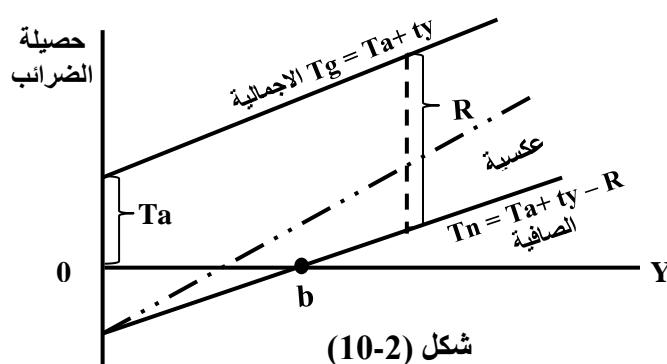
السياسات:

- 1- يمكن للحكومة أن تغير واحد أو أكثر من المتغيرات (تحقيق عجزاً) التالية (تخفيض حصيلة الضريبة. زيادة المشتريات، زيادة التحويلات، الجمع بين المتغيرات).
- 2- فإذا خفضت حصيلة الضرائب وزيادة التحويلات بنفس القدر سيكون له نفس الأثر.
- 3- تخفيض الضرائب والإنفاق الحكومي بنفس القدر له أثر انكمash.

4- إذا حاولت تجنب العجز أو الفائض باستخدام الضرائب والتحويلات بنفس القدر من التخفيض لن يكون له أثر على الدخل والانتاج.

عندما تكون الضرائب دالة في الدخل

- عندما تكون الضريبة دالة خطية في الدخل تكون الضريبة الإجمالية $Tg = Ta + ty \leftarrow$
- $t = \text{الميل الحدي للضريبة } MPT = \frac{\Delta Tg}{\Delta Y}$ وهو نسبة التغير في الضريبة إلى التغير في الدخل وهو انحدار دالة الضرائب
- $Ta = \text{ثابت الدالة مستقل لا يتأثر بتغيرات الدخل وهي توضح مقدار إيرادات الضرائب عندما يكون الدخل = صفر}$



شكل (10-2)
دواال الضريبة الإجمالية والصافية

- عندما تكون Ta أكبر من صفر يجعل $\frac{Ta}{Y} = APT$ الميل المتوسط للضريبة يتناقض كلما زاد الدخل (يتناقض عبء الضريبة)
- وعندما ($Ta=0$) تساوي صفر تكون الدالة خطية مارة بنقطة الأصل وحصيلة الضريبة نسبة ثابتة من الدخل وتكون ضريبة تناصية $\leftarrow Tg = ty$

ودالة الضريبة الصافية تقع تحت اسفل الضرائب الإجمالية Tg بمسافة رأسية مقدارها R وتساوي $Tn = Ta + Ty - R$ بافتراض R هي المدفوعات التحويلية وهي عبارة عن مبلغ ثابت مهما كان مستوى الدخل وتظهر كأنها إيرادات ضرائب سالبة أو عبارة عن خصم من إيرادات الضرائب الإجمالية. **ودالة الضرائب الصافية** توضح [عند مستويات منخفضة جداً من الدخل فالمدفوعات التحويلية تزيد عن إيرادات الضرائب الإجمالية وصافي الضرائب فتكون سالبة عند جميع مستويات الدخل التي تقل عن 0b]. لو اعتبرنا المدفوعات التحويلية تتغير عكسياً مع مستوى الدخل فإن دالة الضريبة الصافية تكون مثل الخط المتقطع على الرسم أعلى من ta ، ويعنى كلما زاد الدخل انخفضت تعويضات البطالة والمدفوعات التحويلية ويتبين ذلك بصغر الفرق بين دالة الضرائب الإجمالية والصافية من حيث المسافة مع الخط المتقطع فعند زيادة الدخل وأتساع هذا الفرق لن تكون دالة المدفوعات التحويلية ($R = \bar{R}$) أنها تكون ($R = \bar{R}$) وهذا $Ra = Ta - ry$ = ثابت الدالة مستقلة عن الدخل و $R =$ هي نسبة وتمثل الميل الحدي للمدفوعات ولأن الدالة عكسية في الدخل فتسبق R اشارة سالبة. وبافتراض أن R مستقلة عن الدخل ف تكون دالة الضريبة:

$$T = Ta + ty - R \quad , \quad Yd = Y - T \quad Yd = Y$$

ودالة الاستهلاك

$$C = Ca + C(Y - Ta - ty + R)$$

ودالة الإنفاق لمجتمع به ثلاثة قطاعات

$$E = Ca + C(Y - Ta - ty + R) + I + G$$

$$E = Ca + Cy - CTa - Cty + CR + I + G$$

$$E = (Ca - CTa - CR + I + G) + C(1 - t) Y$$

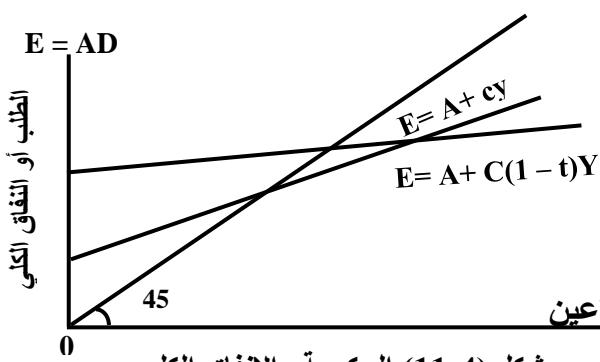
دالة الإنفاق الكلي لثلاث قطاعات

$$\bar{E} = A + C(1-t) Y$$

دالة الإنفاق الكلي لقطاعين

$$E = A + Cy$$

مستقلة يعني ثابتة



- دالة \bar{E} تبدأ أعلى من دالة E ولكنها أقل انحداراً من E والسبب أنها تشمل ثوابت (CR,G) والتي تكون أكبر من CTA بسبب وقوعها فوق دالة الإنفاق للقطاعين

- أما انحدار دالة الإنفاق الكلي للقطاعين فهو MPC بينما انحدار دالة الإنفاق الكلي لثلاث قطاعات [C(1-T)] وهو أصغر من انحدار دالة الإنفاق E

أما E التسرب فيه عبارة عن دالة الأدخار ($Sa + Sy$) وانحدار دالة التسرب MPC لمجتمع به قطاعين

أما \bar{E} لثلاث قطاعات فالتسرب يكون (مجموع الأدخار + الضرائب) وبالتالي:

$$\begin{aligned} S &= Sa + SY, Yd = Y - T, T = Ta + ty + R \\ &= Sa + S(Y - Ta - ty + R) + TA + TY - R \\ &= Sa + SY - STA - STA - Sty + SR + TA + ty - R \\ &= [Sa - Ta(S - 1) + R(S - 1)] + SY - Sty + ty \\ &= [Sa - Ta(S - 1) + R(S - 1)] + [S(1 - t) + t] Y \\ &= A + [S(1 - t) + t] Y \end{aligned} \quad \text{حيث } \leftarrow \text{التسلب} = S + T$$

- وانحدار الدالة لمجموع التسلب $[S(1 - t) + t]$ وهو أكبر من انحدار دالة التسلب في حالة مجتمع به قطاعين.

- ويطلق على الانحدار (المعدل الحدي للتسلب) ويصبح في حالة تسرب الواردات $[S(1 - t) + t + m]$ حيث m هي الميل الحدي للاستيرادات.

توازن الدخل والناتج:

في حالة الضريبة دالة في الدخل يتحقق التوازن للدخل والناتج من خلال طريقتين :-

أولاً: مساواة الإنفاق الكلي بالناتج:

$$E = Ca + C(Y - Ta - ty + R) + I + G \quad \text{معادلة الإنفاق الكلي}$$

$$E = A + C(1 - t) \quad \text{وبما أن } E = Y \text{ فإن}$$

$$Y = A + C(1 - t)Y$$

$$Y - C(1 - t)Y = A$$

$$Y(1 - C(1 - t)) = A$$

$$Y = \frac{1}{1 - C(1 - t)} A \quad \rightarrow \quad \frac{1}{1 - C(1 - t)}$$

والمضاعف عبارة عن مقلوب (1 - انحدار دالة الإنفاق الكلي)

$$C(1 - t)$$

- وانحدار دالة الإنفاق الكلي لثلاث قطاعات

$$(C - Ct) \quad \text{عامل مشترك}$$

$$1 - C(1 - t) \rightarrow \frac{1}{1 - C(1 - t)} = \frac{1}{1 - C + Ct} \quad \text{المضاعف}$$

- والمضاعف مقلوب انحدار دالة التسلب وانحدار دالة التسلب $[S(1 - t) + t]$

$$\frac{1}{1 - C(1 - t) + t} = \frac{1}{S(1 - t) + t} \quad \text{المضاعف}$$

- دالة الإنفاق الكلي + انحدار دالة التسلب = 1 واحد صحيح

$$= C(1 - t) + S(1 - t) + t$$

$$= C - ct + (1 - C)(1 - t) + t \quad 1 - C = S$$

$$= C - ct + 1 - C - t + ct + t = 1$$

ثانياً: مساواة دالة التسرب بدالة الحقن:

$$S + T = I + G$$

$$Sa + S(Y - Ta - ty + R) + Ta + ty - R = I + G$$

$$[S(1 - t) + T] Y = Ca - cTa + CR + I + G$$

$$Y = \frac{A}{S(1-t)+t} = \frac{A}{(1-C)(1-t)+t} = \frac{A}{1-C-t+Ct+t} = \frac{A}{1-C+Ct}$$

- وبافتراض الضرائب مستقلة عن الدخل فالمضاعف $\frac{1}{1-C}$ وإذا كانت مرتبطة تتوقف على مستوى الدخل

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-C)(1-t)} \Delta G \quad \text{فإن المضاعف هو}$$

$$10 = G \quad MPt = \frac{1}{5} \quad MPC = \frac{3}{4} \quad \text{س / إذا كان}$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - \frac{3}{4}(1 - \frac{1}{5})} (10) = 2.5 (10) = 20$$

$$\text{وإن } \Delta Y = 40 = MPt \text{ فإن } MPt = 10$$

- فعندما يكون الميل الحدي للضربيه MPt موجب يكون التغير في الدخل أكبر لأى زيادة في الإنفاق والعكس ان كان MPt = صفر، ولكن العجز الناتج من الزيادة في الإنفاق الحكومي سيكون أقل من مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي (والميل الحدي لأسعار الضرائب يؤدي إلى أقل من زيادة مساوية للعجز).

- فعندما MPt موجب فإن جزء من الدخل المتزايد يصبح إيرادات ضريبية إضافية للحكومة وينبع أن يكون (التغير في العجز مساوياً في الإنفاق الحكومي)

$$K_e = K_G = \frac{1}{1-C(1-t)} \quad \text{مضاعف الضرائب دالة في الدخل يكون} \quad \text{مضاعف الإنفاق}$$

$$K_{Ta} = \frac{-C}{1-C(1-t)} \quad \text{يكون مضاعف الضرائب} \quad = = = = = = - \quad \text{الثابتة}$$

$$K_R = \frac{C}{1-C(1-t)} \quad \text{يكون مضاعف المدفوعات} \quad = = = = = = - \quad \text{التحويلية}$$

وفي حالة وجود تغير $\Delta G = \Delta Ta$ فإن المضاعف دالة في الدخل يكون

$$K_G + K_T = \frac{1}{1-C(1-t)} + \frac{-C}{1-C(1-t)} \Rightarrow \frac{1-C}{1-C(1-t)} \quad \text{أصغر من واحد} \Rightarrow \text{صحيح}$$

وإذا كان الاستثمار دالة في الدخل يضاف إلى المقام (-) فيكون

$$K_{Ta} = \frac{-C}{1-C+Ct-e} \quad \text{في حالة الضريبة دالة في الدخل}$$

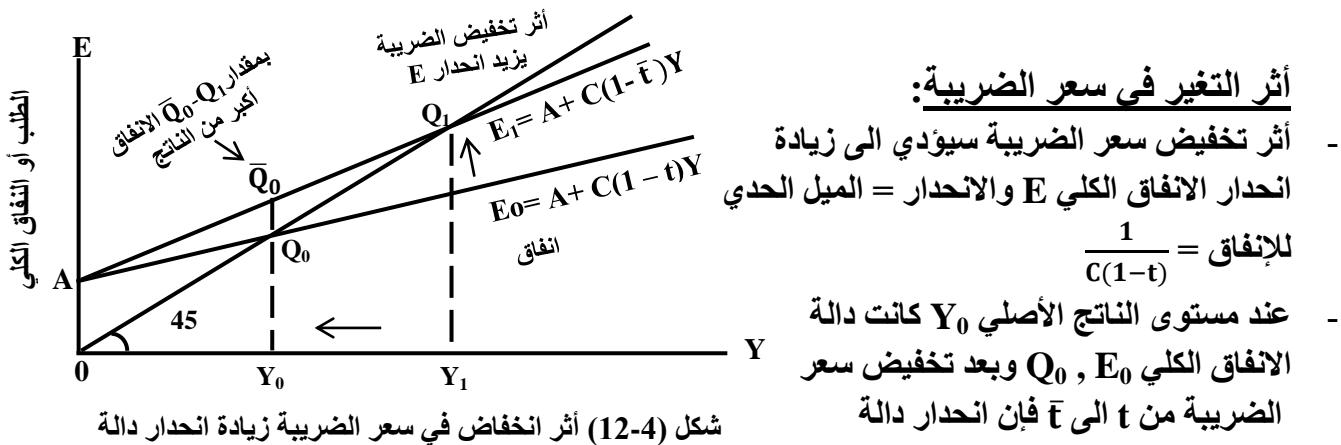
$$Y = \frac{A}{1-C+Ct} \quad \text{أما بالنسبة إلى مضاعف} \quad K_t, t \quad \text{باستخدام التفاضل نصل إلى المضاعف}$$

$$K_t = \frac{\partial Y}{\partial t} = \frac{-Y_0}{1-C+Ct} \quad \text{حيث} \quad Y \quad \text{هو مستوى توازن الدخل والناتج الأصلي}$$

t) هي سعر الضريبة الجديدة (Y₀

الضرائب كموازن تلقائي

- الضرائب التي تكون دالة في الدخل تخفض المضاعف ويعني لو أن عنصر من عناصر الطلب قد تغير فإن الناتج سيتغير بمقدار أقل (لان الضريبة دالة في الدخل) بينما التغير يكون أكبر لو أن الضريبة ليست دالة في الدخل كمثال للموازن التلقائي:
- الموازن التلقائي: هو ميكانيكية في الاقتصاد تؤدي إلى تخفيض في مقدار التغيرات في الناتج استجابة لتغيير في الطلب المستقل.
- فالنغيرات في الاستثمار هي التي تسبب الهراءات في الناتج القومي وهي أحدى تفسيرات الدورات الاقتصادية وتلك الهراءات أو الذهبات يكون لها أثر أصغر على الناتج لو اشتغلت الموازنة التلقائية في الاقتصاد. وليس فقط الضرائب إنما تعويضات البطالة حيث تمكّن مستثمريها من الاستمرار في الطلب الاستهلاكي حتى لو كانوا بدون عمل. (ويعني أن الطلب الكلي سينخفض بقدر أقل من حالة عدم وجود التعويضات للبطالة) وهذا يجعل المضاعف أصغر والناتج أكثر استقراراً.
- الضرائب دالة في الدخل وتعويضات البطالة (موازنان تلقائيان) يجعلان المضاعف أصغر وبذلك يحميان الاقتصاد في الاستجابة الشديدة لكل تحرك صغير في الطلب المستقل ويتحقق الاستقرار.



شكل (4-12) أثر انخفاض في سعر الضريبة زيادة انحدار دالة الإنفاق الحكومي
(و عند مستوى الدخل الأصلي Y_0 فإن الإنفاق الكلي أصبح بعد الانتقال أكبر من الناتج في النقطة Q_0 ولذلك فإن نقطة التوازن ستنتقل من Q_0 إلى Q_1 ويصبح مستوى توازن الناتج الجديد (Y_1)

التغير في الإنفاق الكلي يتكون من عنصرين

$$\Delta Q = \Delta Y$$

- هو التغير في الإنفاق عن المستوى الأصلي للناتج بسبب الضريبة وفي الرسم هو المسافة الرأسية - $Q_0 - Q_1$ = الميل الحدي للاستهلاك مضروب بالدخل المتاح بعد التخفيض = $(CY_0\Delta t)$ حيث $(Y_0\Delta t)$ هو الدخل الأصلي مضروب في سعر الضريبة.
- التغير في الإنفاق التابع نتيجة لزيادة الدخل المتاح أثر تخفيض الضريبة وله قيمة $[c(1-\bar{t})\Delta Y_0]$ وهو عبارة عن التغير في الدخل المتاح ΔY_0 مضروب \times ميل الإنفاق الكلي \times سعر الضريبة الجديدة \bar{t}

$$\Delta Y_0 = - CY_0\Delta t + C(1-\bar{t})\Delta Y_0$$

$$\Delta Y_0 = \frac{CY_0}{1-C(1-\bar{t})} \Delta t$$

ننصل الى مضاعف سعر الضريبة من خلال التفاضل

$$Kt = \frac{\Delta Y_0}{\Delta t} = \frac{-CY_0}{1-C(1-t)}$$

$$\Delta Y_0 = -CY_0 \Delta t \times \frac{1}{1-C(1-t)}$$

$$\frac{\Delta Y_0}{\Delta t} = \frac{-CY_0}{1-C(1-t)}$$

\bar{t} سعر الضريبة الجديدة
 \bar{t} هو الدخل بعد تغير سعر الضريبة

السياسة المالية النشطة:

- التغيرات في الانفاق الحكومي والضرائب تؤثر في مستوى الدخل مما يتطلب تدخل السياسة المالية لتحقيق الاستقرار
- ركود \rightarrow تخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق الحكومي.
- تصخم \rightarrow زيادة الضرائب أو تخفيض الانفاق الحكومي.
 \rightarrow فهل تحقق أهدافها ؟
- إذا ما كانت تعمل بالسرعة الكافية لحل الاختناقات أو المساعدة في ذلك.
- إذا ما كانت تؤثر في النشاط الخاص فتحث المزاحمة عند زيادة الانفاق الحكومي وانخفاض الانفاق الخاص.

الموازنة:

- هناك خوف دائم من أن الاقتصاد لا يستطيع أن ينشط مع وجود تهديد دائم بعجز الموازنة ويأتي الخوف من (اقتراض الحكومة) بهدف تمويل العجز، يجعل من الصعب على القطاع الخاص الاقتراض والاستثمار.

فائض الموازنة BS:

هو زيادة ايرادات الدولة من (ضرائب) على النفقات الكلية (مشتريات السلع والخدمات والمدفو عات التحويلية)

$$BS = T - C - R \quad \text{فائض الموازنة Budget Surplus}$$

وعجز الموازنة BD وهو زيادة (فائض) النفقات على ايرادات الضرائب (أو فائض الموازن السالب)

$$BD = -BS = G + R + T \quad \text{عجز الموازنة}$$

وبالحال دالة الضرائب محل T في معادلة فائض الموازنة

$$BS = Ta + ty - G - R$$

$$Tg = Ta + Ty$$

عجز الموازنة Budget Deficit

وبافتراض ($R = \bar{R}$) ($G = \bar{G}$)

ومن الرسم في مستويات دخل منخفض

فإن فائض الموازنة يكون سالب (المدفو عات

أكبر من الضريبة) يعني عجز مقداره ($(Ta - (G + R))$)

وفي المستويات المرتفعة من الدخل

يكون فائض موجب مقداره

$$BS = Ta + tY - G - R$$

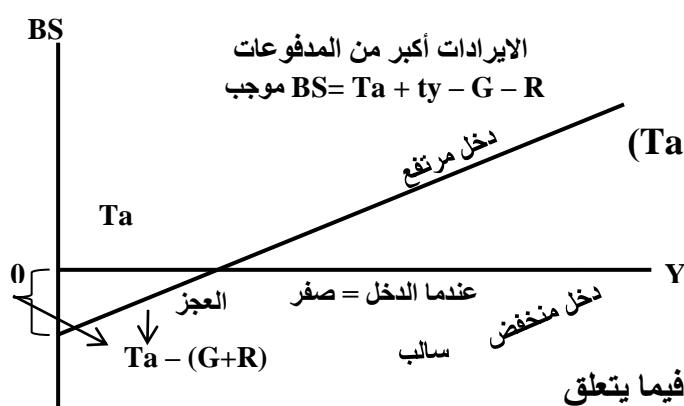
الإيرادات أكبر من المدفو عات

والعجز والفائض ليس فقط بسبب سياسة الحكومة فيما يتعلق

(الضريبة والانفاق والمدفو عات التحويلية) إنما يمكن لزيادة

الطلب الاستثماري يؤدي إلى زيادة الضرائب زادت بحيث خفضت العجز.

ففي فترات الركود قد يكون هناك عجز في الموازنة وكذلك قد تزداد المدفو عات التحويلية.



شكل (4-13) فائض الموازنة

أثر السياسة المالية بتغيرات الإنفاق الحكومي والضرائب على فائض الموازنة

أولاً: زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تخفيض فائض الموازنة أو زيادة العجز ولكنها يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل وزيادة حصيلة الضرائب (التي هي دالة في الدخل) ويبرر هنا سؤال؟

- هل يمكن أن تكون الزيادة في حصيلة الضريبة نتيجة لزيادة الدخل تكون أكبر من مقدار التغير في الإنفاق الحكومي؟
- أي أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تخفيض فائض الموازنة.

$$\Delta YO = Ke \Delta G$$

$$\text{زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الدخل} \iff \text{زيادة الإنفاق الحكومي يزيد من فائض الموازنة}$$

$$BS = T - \Delta G$$

$$\Delta BS = TKe \Delta G - \Delta G$$

وبما أن مضاعف الضريبة \leftarrow

التغير في فائض الموازنة \leftarrow

$$Ke = \frac{1}{1-C(1-t)} \\ = -\frac{(1-C)(1-t)}{1-C(1-t)} \Delta G$$

$$= -\frac{(1-C)(1-t)}{1-C+Ct} \Delta G \quad \Delta BS$$

ويمكن أن تكون الصيغة بهذا الشكل \leftarrow

$$\Delta BS$$

$$\text{مثال: لو كان } MPC = 0.8 \text{ و } 0.25 = MPt \text{ بمقابل واحد } \Delta G$$

$$\Delta BS = -\frac{(1-C)(1-t)}{1-C+Ct} \Delta G$$

$$\Delta BS = -\frac{(1-0.8)(1-0.25)}{1-0.8 + [(0.8)(0.25)]^{(1)}} \Delta G$$

$$\Delta BS = -\frac{0.15}{0.4} = \frac{0.2 \times 0.75}{0.2+0.2} = -0.375$$

1- الأثر سيكون سالباً مهما كان سعر الضريبة. (هناك حالة افتراضية يكون فيها سعر الضريبة أعلى مما يمكن أي 100% وفي هذه الحالة فإن الزيادة في ايرادات الدولة تساوي مقدار التغير في G فيكون الأثر صفر والمضاعف في هذه الحالة = 1)

2- الحالة الأخرى المتطرفة عندما يكون سعر الضريبة يساوي صفر، فإن الانخفاض في فائض الموازنة يكون مساوي لمقدار ΔG تماماً.

3- يعني سعر الضريبة عندما = 100% ↑ في الارادات = ΔG والأثر = صفر والمضاعف = 1

4- سعر الضريبة = صفر ↓ انخفاض فائض الموازنة = ΔG

ثانياً: أثر زيادة الأسعار الضرائب على فائض الموازنة:

- نعلم أن زيادة أسعار الضرائب تخفض من مستوى الدخل ومع افتراض بقاء مستوى الإنفاق الحكومي ثابت فإن زيادة سعر الضريبة ممكن أن يؤدي إلى تخفيض فائض الموازنة. ولكن الحقيقة أن زيادة

سعر الضريبة يؤدي إلى زيادة فائض الموازنة رغم انخفاض مستوى الدخل الناتج عن ذلك كما توضح المعادلة التالية:

$$\Delta BS = Y_0 (\Delta t) + \Delta Y_0 t$$

ΔBS = فائض الموازنة

$$\Delta BS = Y_0 (\Delta t) + \left(\frac{1-C}{1-C+Ct} \right)$$

- وهذه الصيغة موجبة معناها التغير في فائض الموازنة يكون موجباً عند زيادة أسعار الضرائب.

t = سعر الضريبة الجديد

تغيرات متساوية في الإنفاق الحكومي وفي حصيلة الضريبة

أولاً: تغيرات متساوية في الإنفاق الحكومي وفي حصيلة الضريبة في الوضع الأصلي لمستوى الدخل:

- نبحث الآثر على مستوى الدخل وعلى الموازنة نتيجة لتغيرات متساوية وفي نفس الوقت في الإنفاق الحكومي والضرائب.

مثال // على افتراض تغيراً في السياسة المالية تؤدي إلى تخفيض سعر الضريبة والإنفاق الحكومي وعند المستوى الأصلي للدخل البالغ 100 فإن تخفيض الضرائب مساوي لتخفيض الإنفاق الحكومي.
س// فما هي الآثار المتربطة؟ أن الآثر المشترك لتخفيض الضرائب والإنفاق الحكومي يؤدي إلى تخفيض الدخل

$$\Delta t = 10 - 10 = \Delta G$$

- ولو كان سعر الضريبة الأصلي $T = 0.2$ وسعر الضريبة الجديد $t = 0.1$ والمستوى الأصلي للدخل $= 100$ والميل الحدي للاستهلاك $C = 0.8$ والتغير في الإنفاق الحكومي $= \Delta G = -10$

$$Ke = \frac{1}{1-C(1-t)} = \frac{1}{1-0.8(1-0.1)} = \frac{1}{1-0.72} = \text{المضاعف}$$

3.57

آثر تخفيض الضرائب على الدخل

آثر تخفيض الإنفاق الحكومي على الدخل

الآثر الكلي = آثر تخفيض الضرائب على الدخل + آثر تخفيض الإنفاق الحكومي على الدخل

$$\Delta Y_0 = -35.7 + 28.56 = -7.14$$

$$Y_0 = 100 - 7.14 = 92.86$$

مستوى الدخل والناتج الجديد

- آثر تغير الدخل على حصيلة الضرائب

- لو كان حصيلة الضرائب الأصلية = 20 وحصيلة الضرائب في الوضع الجديد =

$$9.29 = 0.1 \times 92.86$$

$$\Delta BS = \Delta T - \Delta G$$

والآثر على الموازنة =

$$= -10.07 - (-10)$$

$$= -0.7$$

- فمستوى الدخل انخفض من 100 إلى 92.86 بالرغم من أن التخفيض في الضرائب مساوي لتخفيض في الإنفاق الحكومي $[10 - \Delta G = \Delta T]$ والسبب أن جزءاً من التخفيض في حصيلة الضريبة يدخل بمعنى ليس كل تخفيض في الضرائب يذهب إلى الزيادة في الإنفاق بينما كل التخفيض في الإنفاق الحكومي يخفض الإنفاق الحكومي بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق المتربطة على تخفيض الضرائب [و Hutchison]

النهائية لكلا التخفيضين هو تخفيض صافي في الإنفاق الحكومي يترتب عليه تخفيض في مستوى الدخل [أوزيادة في العجز هو (0.71) – نتيجة لانخفاض الدخل] رغم أن [التخفيض في ($\Delta G = \Delta T = 10$) عند الدخل الأصلي]

ثانياً: تغير متساوٍ في حصيلة الضرائب وفي الإنفاق الحكومي (بعد تغير الدخل):

- وفي المثال السابق [إإن التخفيض المتساوي في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي أدى إلى زيادة في العجز وخفض مستوى الدخل].
- س// ما الذي يحدث لمستوى الدخل لو كان التغيير في كل من الإنفاق الحكومي وحصيلة الضرائب بنفس القدر بحيث أنَّ فائض الموازنة يظل دون تغير في المستوى الأصلي والمتوسط النهائى للدخل؟
- الإجابة هي نتيجة مضاعف الميزانية المتوازنة الذي يساوي الواحد صحيح بمعنى [زيادة الإنفاق الحكومي المصحوبة بزيادة مماثلة في الضرائب وزيادة في الدخل متساوية للزيادة في الإنفاق الحكومي].

مضاعف الميزانية المتوازنة في حالة الضريبة دالة في الدخل:

- مضاعف الوحدة أو الميزانية المتوازنة: يعني أن الناتج يتزايد بمقدار مساوي للزيادة في الإنفاق الحكومي مع عدم وجود انفاق استهلاكي تابع.
- وأن أثر زيادة الضرائب تلغى بأثر التوسيع في الدخل (عن طريق ابقاء الدخل المتاح ومنه الإنفاق الاستهلاكي ثابتًا مع عدم وجود استهلاك تابع) فإن الناتج سيزداد بقدر مساوي للزيادة في الإنفاق الحكومي.

$$\Delta Y_d = \Delta Y_0 - \Delta t \quad \text{الدخل المتاح}$$

$$\Delta E = \Delta G + C(\Delta Y_0 - \Delta T)$$

$$\Delta E = \Delta Y_0$$

$$\Delta Y_0 = \Delta G + C(\Delta Y_0 - \Delta T)$$

$$\Delta Y_0 = \Delta G + C\Delta Y_0 - C\Delta t$$

$$\Delta Y_0 - C\Delta Y_0 = \Delta G - C\Delta t$$

$$\Delta Y_0(1 - C) = \Delta G - C\Delta t$$

$$\Delta Y_0 = \frac{1}{1-C} (\Delta G - C\Delta t)$$

وبما إن التغيير في الإنفاق الحكومي بين مستوى الدخل الأصلي والجديد مساوي للتغير في الضرائب يعني

$$\Delta Y_0 = \frac{1}{1-C} (\Delta G - C\Delta G) \quad \Delta T = \Delta G$$

$$\Delta Y_0 = \frac{1}{1-C} (1 - C) \Delta G$$

$$\Delta Y_0 = \frac{1-C}{1-C} \Delta G = \Delta G = \Delta T$$

فجد المضاعف يساوي واحد

- ومن خلال تساوي التسرب مع الحقن
- باستخدام تعريف فائض الموازنة

$$S + T - R = I + G \\ S + (T - R - G) = I \\ BS = T - R - G \quad \leftarrow \text{فائض}$$

$$BS = I - S$$

$$S = I$$

* فإذا لم يتغير في عجز الموازنة ولا تغير في الاستثمار فإن التغيير في الإنفاق الذي يحقق التوازن يساوي صفر وهذا يعني عدم تغير الإنفاق والدخل المتاح أي: $\Delta Y_d = \Delta Y - \Delta T = 0$

وهذا يعني أنَّ:

- ولذلك فإن مضاعف الميزانية المتوازنة المصاحب لعدم التغير في الفائض أو عجز الموازنة يساوي واحد صحيح.

- ولو أن الفائض في الموازنة مقيداً بالسياسة المالية على أنه لا يتغير فهذا يعني فائض القطاع الخاص يظل ثابتاً (S - I).

$$\Delta Y = \Delta T = \Delta G$$

$$S + (T - R - G) = I$$

$$S + T - R = I + G$$

نعرض I بمكان نصل إلى

$$BS = I - S$$

بعد أن نحول S إلى الطرف الآخر فتكون سالبة على أساس

$$I = S$$

الانتقادات التي وجهت إلى الإنفاق الحكومي:

1- صعوبة التنبؤ بتوقيت حدوث الكساد وانتهائه لكي تعود المشاريع الخاصة لفعاليتها وتتوقف المشاريع العامة والأمر أكثر تعقيداً إذا كانت المشاريع العامة ناجحة.

2- قد لا يكون ممكناً تنفيذ المشاريع العامة لمنع حدوث الكساد لأسباب تشريعية أو سياسية أو غير ذلك.

3- قد لا تتوافق بعض المشاريع العامة مع مرحلة الكساد وربما تؤدي إلى التضخم.

4- إذا مؤلت المشاريع العامة من خلال الافتراض العام ستؤدي إلى عبء الدين العام على الاقتصاد وعلى الأجيال القادمة.

5- الإنفاق التعويضي الجديد المؤقت له اثر على رفع مستوى النشاط الاقتصادي بينما نظرية المضاعف لها اثر على توليد الدخل فقط في حالة استمرار الإنفاق.

6- كل الانتقادات التي وجهت في حالة زيادة التمويل التعويضي عن طرق زيادة الضرائب تنطبق هنا.

7- الافتراض العام والاصدار النقدي إذا لم يخضع إلى مراقبة فيؤدي إلى تآكل النمو الاقتصادي والأصول المالية والنقدية وانخفاض قيمة النقود وارتفاع الأسعار.

نظريّة كينز في الاستخدام:

إنَّ النظريّة التقليديّة للاستخدام بنت على فرضيات رفضها كينز في كتابة (النظريّة العامة في الاستخدام والفائدة والنقد) مثلاً:

- 1- العرض يخلق الطلب عليه. فلا يوجد فائض في الانتاج ويستمر التوسيع مادام يوجد عمال عاطلين ولا يوجد قصور في الطلب على السلع المنتجة.
- 2- مرونة الجور إلى العلى إلى الأسفل سوف تتحرك لتساوي الانتاجية الحدية للعمل مع الأجر لتعظيم الأرباح. ولأنَّ الإنسان رشيد لن يفضل البطالة عندما يكون الأجر صفر فيقبل بالأجر مهما كان قليلاً لسببين:
 - أ- انخفاض الانتاجية سيقابله انخفاض الأجور لوجود المرونة (العمل بدل البطالة).
 - ب- الزيادة في الانتاج بمقابلة زيادة مماثلة في الطلب.

[فلا اقتصاد يستمر في النشاط والتتوسيع حتى يستقر عندما يصل إلى الاستخدام الكامل. رفض كينز هذه النتيجة: أنها غير واقعية ومتناقضه وحالة الاستخدام الكامل قد تحصل ولكنها ليست الحالة الطبيعية الدائمة بدليل أزمة 1929 الاقتصاد مستمر مع وجود بطالة اجبارية وكسر] أي أنَّ ما جاءت به النظريّة الكلاسيكيّة لا يعكس الواقع والواقع جاء مغایر لتحليلها وأهم نقطة أنَّ التوازن في سوق العمل يحدث في مستوى أقل من الاستخدام الكامل.

أولاً: عرض العمل والعوامل المؤثرة فيه:

عرض العمل: هو مجموع الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه الأجور السائدة وظروف العمل القائمة [يدخل ضمنه العمل المؤقت والعاطلين طالما قادرين على العمل] حيث الكلاسيك بأن عرض العمل دالة موجبة للأجر الحقيقي.

$$Ns = Ns \left(\frac{W}{P} \right)$$

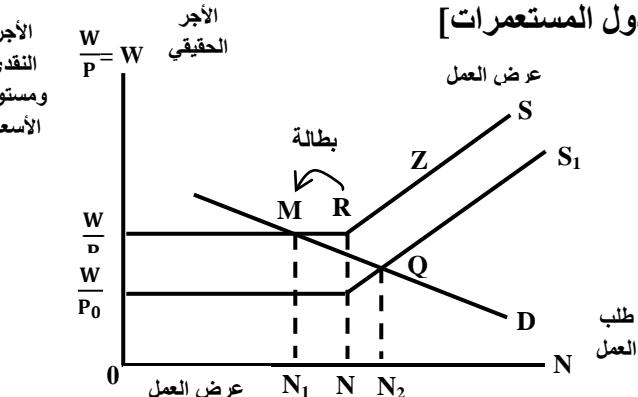
حيث العامل لا يتتأثر بتغيير الأجر إلا بمقدار تأثير أجره الحقيقي.

- اختلاف كينز مع الكلاسيك حول عرض العمل بما يلى:

- 1- عرض العمل عند كينز دالة للأجر الاسمي وليس الحقيقي، فالعامل قد يتتأثر بالوهم النقدي، يعني بارتفاع الأجور الاسمية بغض النظر عن تغيير الأسعار أو بقائها.
- 2- يعتقد كينز أنَّ الأجور والأسعار ليست مرنة كما تصورها الكلاسيك، فالمرنة ضعيفة إلى الأسفل بسبب:
 - أ- مقاومة النقابات لتخفيض الأجور.
 - ب- مقاومة أصحاب العمل لتخفيض الأجور لوجود الاحتكار.

[لم تكن النقابات والاحتكارات قوية في بداية الثورة الصناعية]

- 3- وجود حد أدنى للأجر النقدي لا تنخفض إلى الأسفل لتدخل الحكومة ووضع قوانين تمنع ذلك [وهذا مختلف عن دور الدولة في بداية الثورة الصناعية لدول المستعمرات]



شكل (12-1) عرض العمل في حالة وجود حد أدنى للأجر

• الاختلاف بين كينز والكلاسيك

يجعل (عرض العمل عديم المرونة للأجر النقدي عند الحد الأعلى)، ويصبح المحدد لكمية العمل هو الطلب، ويمكن أن تحصل بطالة اجبارية كما في الشكل N حجم العمالة وفق الأجر السائد $\frac{W}{P}$ في النقطة R فعندما يقطع منحنى العمل في النقطة M يكون هناك بطالة مقدراها (M - R) وقت الأجر السائد، وإذا قطعه في النقطة Z يتطلب ذلك ارتفاع

الأجر النقدي، أما إذا انخفض الأجر إلى النقطة Q بسبب ارتفاع الأسعار سيزداد الاستخدام ولا توجد بطالة.

العوامل المؤثرة في عرض العمل:

- 1- حجم السكان ومعدل نموه: زيادة السكان يزيد من عرض العمل.
- 2- هيكل السكان وتطوره: حيث يؤثر هيكل السكان على عرض العمل بـ:
 - أ- توزيع السكان حسب فئات العمر (سكن الطفل، وسكن الشباب، وسكن الهرم).
 - ب- توزيع السكان حسب الجنس: نسبة الإناث إلى الذكور، فيتأثر عرض العمل إذا كانت نسبة الإناث مساوية أكبر من الذكور يكبر في الدول التي تميز عمل المرأة.
 - ج- توزيع السكان بين الريف والمدينة: في المجتمعات الريفية يكبر عرض العمل لأن كل العائلة تعمل فتظهر (البطالة المستترة) وكلما زادت نسبة التحضر، قلت نسبة القوى العاملة للسكان.
- 3- مستوى التعليم وانتشاره: ارتفاعه يرفع من انتاجية العمال وكفاءتهم ولكن يقلل من حجم القوى العاملة ما بين 16-25 سنة لانشغالهم في الدراسة.
- 4- تشريعات العمل والضمان: هناك تشريعات تمنع تشغيل الأطفال وأخرى تسمح ومن ثم يتأثر حجم عرض العمل، وكذلك سن التقاعد يختلف من بلد إلى آخر (60 أو 65 للرجال ويختلف عن النساء .. وغير ذلك).
- 5- العادات والتقاليد: بعض المجتمعات لا تسمح بعمل المرأة إلا في مجالات محددة كالتعليم، مما يقلل من حجم القوى العاملة.

ثانياً: الطلب على العمل والعوامل المؤثرة فيه:

- يتقى كينز مع الكلاسيك بأن الطلب على العمل دالة سالبة في الأجر الحقيقي ويختلف كينز عن الكلاسيك في الانتقال من التحليل الجزئي $(\frac{W}{P}) = Nd$ إلى الكلي على أساس مجموع طلب المنتجين = الطلب الكلي للعمل والمنشأة ثم يزداد الطلب على العمل حتى يتساوى مع الأجر، أي كلفة عنصر العمل = مع الانتاجية الحدية الطبيعية للعامل الأخير، وهي تتناقض مع زيادة استخدام عمال أكثر، لذلك يجب أن ينخفض الأجر ليُشجع المنظم على استخدام عمال أكثر، ولذلك الدالة بين الأجر والطلب على العمل متناقصة سالبة ونفس التحليل للاقتصاد ككل.
- والكلاسيك لا يوجد عندم فائض في الانتاج، فيستمر طلب العمل طالما يمكن تخفيض الأجر لتساوي الانتاجية الحدية للعمل، فيتحقق الاستخدام الكامل دائمًا.
 - أما كينز يعتقد ممكناً أن تحصل حالة التوازن في مستوى أقل من الاستخدام الكامل، حيث أثبت عدم صحة قانون ساي لأن الطلب على العمل مشتق من الطلب على السلع والخدمات، والمنتجون يفكرون بالطلب على سلعهم وخدماتهم قبل التفكير بزيادة الانتاج.
 - هاجم كينز ما جاء به بيجو بأن الاستخدام الكامل سيتحقق ويقضي على البطالة إذا قبل العمال بأجر أقل في حالة وجود بطالة، حيث اعترض كينز على تخفيض الأجور النقدية من أجل زيادة الطلب على العمل، لأن النقابات لا توافق ثم أن العمال الذين يعملون فعلاً غير مستعدين لتخفيض أجورهم من أجل توظيف العاطلين.
 - وبين كينز خطأ الكلاسيك بتعظيم التحليل من المنشأة إلى الاقتصاد، حين بين أن تخفيض الأجور للمنشأة يُخفض تكاليفها ولا يؤثر على الطلب على منتجاتها حتى لو قلل طلب عمال المنشأة، ولكن تخفيض مستوى الأجور سيُقلل من الطلب الكلي الفعال للعمل، فيقل الطلب الكلي على معظم السلع ويتأثر طلب المنشآت على العمال، لأنه طلب مشتق من الطلب الكلي على السلع والخدمات.

العوامل المؤثرة على الطلب على العمل:1- الانتاجية الحدية للعمل:

يقارن صاحب العمل بين الأجر النقدي وهو = كلفة العامل بالنسبة للمنشأة مع الانتاجية الحدية للعمل وهي = عدد الوحدات التي ينتجهما آخر عامل تم استخدامه × مضروب في سعر السلعة. فيستمر باستخدام العمال حتى يتساوى (الأجر النقدي = الانتاجية الحدية)، وبالنسبة للاقتصاد القومي، فإن الانتاجية الحدية للعمل تعني الزيادة في الناتج القومي نتيجة لزيادة في عدد العمال المضافين للعمال، أي أن الانتاجية الحدية = $MPL = \left(\frac{\Delta Y}{\Delta N} \right)$

التغير في الناتج مقسم على التغير في عدد العمال ، وأن

$$MPL = \frac{W}{P} \Rightarrow \text{ويعني} \rightarrow \frac{\Delta Y}{\Delta P} = \frac{W}{P}$$

أي أن الطلب على العمالة يستمر بالزيادة حتى يصبح الأجر الحقيق = الإضافة في الناتج القومي، نتيجة لتشغيل آخر عامل في الاقتصاد.

- تتناقص الانتاجية الحدية للعمل كلما زاد عدد العمال، لذلك فإن زيادة عدد العمال يتطلب تخفيض الأجر النقدي، على افتراض ثبات الأسعار لذلك فإن منحنى الطلب على العمل (والذي يربط العلاقة بين حجم العمالة المطلوبة والأجر الحقيق) يتوجه إلى السفل من اليسار إلى اليمين (علاقة عكسية).

- الانتاجية الحدية للعمل وتغيرها بتغير حجم العمال (يُحددان موقع انحدار منحنى الطلب على العمالة)، فإذا كان مستوى الانتاجية مرتفع ↑ فإن المنحنى موقعه إلى الأعلى واليمين، مما يعني أن الطلب للعمالة أكبر للجر نفسه.

2- الطلب الكلي الفعال:

كلما زاد الطلب يزيد المنتجين الانتاج ويزيد توظيف عناصر الانتاج ومنها العمل وهو طلب (مشتق مستحدث أو مست الحال أو تابع) من الطلب الكلي.

3- دالة الانتاج:

(وهي العلاقة بين مقدار عوامل الانتاج اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة أو الخدمة) والعمل أحد هذه العوامل، وحيث توجد عوامل فنية تحدد الاختيارات الممكنة تقريباً لجمع عوامل الانتاج والقدرة على الاحلال بين العوامل حسب طبيعة السلعة أو الخدمة والأساليب التقنية المستخدمة في الانتاج وعوامل اقتصادية مثل كلفة كل عامل، حجم الانتاج، سعر السلعة أو الخدمة، من كل ذلك يتحدد حجم العمالة اللازم لإنتاج كل سلعة أو خدمة، ومجموع الطلب الكلي على العمالة للاقتصاد ككل.

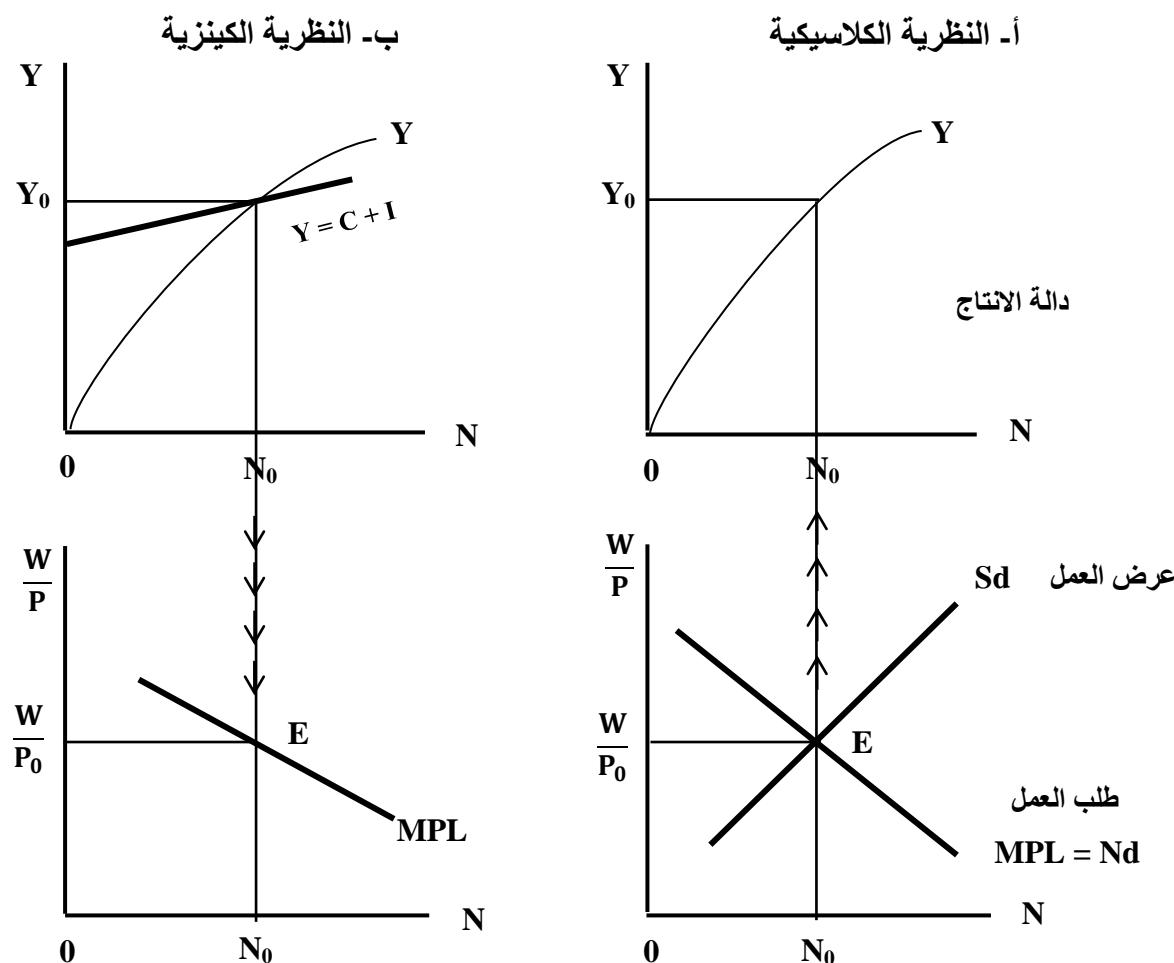
ثالثاً: التوازن في سوق العمل:

عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه يتحقق التوازن على أساس أن الأجر هو سعر لخدمة العمل، والكلاسيك توصلوا إلى أن التوازن يحصل في حالة الاستخدام الكامل ومرنة الأجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$) التامة للأسف كفيلة بتغيير عرض أو طلب العمل ليتساوى فلا تبقى بطاله اجبارية ما عدا البطالة الاحتكمائية أو الهيكالية التي يجعل العمال يقبلون العمل بأجر أقل مما يُوسع الانتاج الذي يخلق الطلب على السلع والخدمات الإضافية.

لكن كينز أكد على أن الطلب على العمل يتحدد بعوامل تختلف عن عرض العمل، فإن تساويهما في أي مستوى لا يخلو من البطالة الاجبارية. وعلى الدولة اتخاذ إجراءات وسياسات نقدية ومالية وغيرها لتقليل البطالة من خلال التأثير في عرض أو طلب العمل دون أن يلجأ العمال القبول بالعمل بأجور منخفضة. وإن

عرض العمل عند طرح البطالة الإجبارية منه يُساوي الطلب عليه. وإن النقابات ترفض تخفيض الأجور النقدي، أي قبلت بوجود بطالة إجبارية بدلاً من تخفيض الأجور النقدي، فالعاطلون خارج عرض العمل في المستوى السادس من الأجور (عرض العمل = الطلب عليه) مع وجود بطالة.

الكلاسيك: العامل العاطل سيقبل العمل بأجر أقل بدلًا من البطالة، لذا فإن مرونة الأجور والأسعار وبالتالي مرونة الأجور الحقيقة هي التي تُسوى العرض مع الطلب طالما الأجر = الانتاجية الحدية للعمل، مما يزيد الانتاج نتيجة زيادة توظيف العمال، فالعامل المحدد هو عرض العمل [بينما كينز جعل الطلب على العمل هو المحدد].



شكل (12-2) التوازن في سوق العمل

الشكل (أ) النظرية الكلاسيكية: عند تقاطع عرض العمل S_d مع الطلب عليه N_d (الانتاجية الحدية للعمل $MPL = Nd$) يتحدد مستوى الاستخدام N_0 والأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ في النقطة E ومستوى الاستخدام يحدّد حجم الانتاج في الجزء العلوي Y_0 ولا يتوقف الانتاج باستخدام كل العمالة بالأجر السادس، وإذا تغير منحنى الطلب نتيجة لتغير الانتاجية الحدية سينتقل منحنى الطلب إلى أعلى فيزداد الأجر الحقيقي ويزاد استخدام بموجب انحدار منحنى عرض العمل فيزداد الانتاج الطبيعي Y_0 بموجب دالة الانتاج.

الشكل (ب) النظرية الكينزية: الانتاج يتحدد عند Y_0 استناداً إلى الطلب الكلي الفعال، فيتوازن السوق السلعية عندما يتساوى العرض الكلي Y_0 مع الطلب الكلي الذي يتحدد وفق (دالة الاستهلاك والاستثمار) مع افتراض دالة الانتاج لا يتحدد حجم الاستخدام عند N_0 الجزء العلوي وفي الجزء الأسفل مستوى الاستخدام N_0 يتحدد وفق منحنى MPL الانتاجية الحدية للعمل والذي يمثل منحنى الطلب على العمل. فيتتحدد الأجر الحقيقي

$\frac{W}{P}$ الى يمين E فتكون هناك بطة ، وإذا مر بالنقطة E فيكون استخدام كامل ولا يوجد بطة. [↑ الأجر الحقيقي ↑ البطالة (لأن عدد المستعدين للعمل يكون أكبر من السابق) ولكن عدد المشتغلين فعلاً سيكون بمقدار الطلب على العمل] [↓ الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات ← ↓ الناتج الحقيقي ← ↓ الطلب على العمل ← ↓ عدد المشتغلين ← ↓ البطالة حتى لو كان الاقتصاد في حالة توازن.

معادلة كمية الأرصدة الحقيقة لكيز أو الصياغة الجديدة لنظرية كمية النقود والأسعار

$$n = pk$$

$$P = \frac{n}{k}$$

$$n = P(k + rK)$$

$$P = \frac{n}{k+rK}$$

حيث n = كمية النقود في التداول p = سعر الوحدات الاستهلاكية k = كمية السلع الاستهلاكية يحتفظ بها الأفراد بشكل نقود أي الأرصدة الحقيقة r = نسبة الاحتياطي النقدي للبنوك K = عدد الوحدات التي يحتفظ بها المجتمع بشكل ودائع مصرفية.

- 1- فلو ظلت كل من (k الودائع، k الأرصدة الحقيقة، r نسبة الاحتياطي النقدي) دون تغير فإن (كمية النقود n ، p والأسعار) ترتفعان وتختضان بنفس النسبة.
- 2- الودائع K ، والأرصدة الحقيقة يتاثران بالكميات الكبيرة من النقود n .
- 3- وعندما تؤثر n كمية النقود على (K الودائع، k والأرصدة الحقيقة، r ونسبة الاحتياطي النقدي) فلن تأتي بأثرها التناصبي على p الأسعار.
- 4- التغيرات الدورية تتصرف بالتغيرات بـ (K الودائع، k والأرصدة الحقيقة) والتي يمكن ويجب منها لو تم زيادة أو تخفيض (n كمية النقود، r ونسبة الاحتياطي النقدي) عندما نلاحظ بداية التحركات أو التغيرات في (K الودائع، k والأرصدة الحقيقة)

الانتقادات التي وجهت الى الصياغة الجديدة لنظرية كمية النقود:

- 1- لم توضح لماذا ترتفع الأسعار حتى قبل الوصول الى التوظيف الكامل خصوصاً في حالة التضخم في الدول النامية.
- 2- كثرة التبريرات في صياغة النظرية يجعل فائدتها محل شك.
- 3- لم تعطي النظرية شرحاً كاملاً للمشكلة الاقتصادية.
- 4- قياس مستوى الأسعار الخاصة بوحدات الاستهلاك أي تضع مقياس لقيمة النقود للاستهلاك فقط أي لا تقيس القوة الشرائية بالمعنى الحقيقي.
- 5- صيغة المعادلة لا تأخذ بنظر الاعتبار المعدلات الصناعية ولا المالية إنما فقط الاستهلاكية.
- 6- تفترض أن الأفراد يحتفظون بالنقود لأغراض الاستهلاك ولكن يمكن أن يحتفظوا بالنقود لأغراض شخصية أو للتجارة ومجموعة كبيرة من الدوافع خصوصاً أنه وضع ذلك في نظرية الطلب على النقود بثلاث دوافع.
- 7- استخدام (لفظ الودائع النقدية) والتي تتعدد أغراضها مثل ادخارية أو ودائع الأعمال وغيرها بينما ما يعنيه كينز في صيغته هو ودائع دخلية لغرض الاستهلاك.

8- يقر كينز بأنه لا توجد علاقة متناسبة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في الأجل القصير مع افتراضه ثبات مستوى الناتج والتوظيف وتوجد تلك العلاقة في الأجل الطويل ولكن مستوى الناتج والتوظيف غير ثابتين في الأجل القصير وهما محل تغير.

$$Y = C + I + G + M \quad \text{دالة الطلب الكلي}$$

الطلب الفعال:

هو مقدار الإنفاق المتوقع على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والذي يتطلب استخدام حجم معين من عناصر الطلب الفعال، الانتاج بمعنى أنَّ الطلب الفعال هو الذي يحدد حجم الاستخدام القادر على تحقيق الانتاج الذي يُعطي الطلب الفعال المتوقع.

الطلب غير الفعال:

هو نقص أو انخفاض أو عدم قدرة الطلب على شراء العرض كاملاً.
س// ما هو سبب الطلب غير الفعال؟

ج// الطلب غير الفعال سببه أما نقص في الطلب على السلع الاستهلاكية او السلع الاستثمارية فإذا كان الاستخدام دالة للطلب الفعال $N=F(D_A)$ فإن الاستخدام يزداد وينخفض حسب توقع زيادة أو انخفاض لطلب الفعال (المتوقع) أذن التوازن يتحقق عندما (العائد المتحقق = الطلب المتوقع = الطلب المتحقق) وهذا يعني:

1- نقص الاستهلاك يؤدي إلى وجود فرق بين العائد المتحقق والعادى المتوقع يتطلب زيادة في الاستثمار لتعويض النقص ولكي يكون مجموع الإنفاق مساوياً لثمن العرض الكلي ومساوياً لطلب المتحقق ومساوياً للطلب المتوقع الذي أدى لاستخدام حجم معين من عناصر الانتاج، معناها العرض = الطلب الفعلي والمتوقع.

2- زيادة الاستثمار بما يساوي الفرق بين الدخل الكلي (الناتج عن استخدام حجم معين من عناصر الانتاج والإنفاق على الاستهلاك بما يضمن توظيف كل الادخارات المتولدة من ذلك).

$$Y = C + I \Rightarrow I \uparrow = Y - C$$

$$I = C$$

3- سبب النقص في الطلب على السلع الاستهلاكية هو سوء توزيع الدخل والحل إعادة توزيع الدخل.

4- سبب النقص في الطلب على السلع الاستثمارية هو انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار أي انخفاض الربح الوحيدة الاخيرة لرأس المال المستثمر وارتفاع سعر الفائدة والحل قيام الدولة بالاستثمارات العامة والعمل على تخفيض سعر الفائدة.

5- معنى هذا إن العوامل المؤثرة في الطلب الفعال هي (الكفاءة الحدية لرأس المال والميل الحدي للاستهلاك وسعر الفائدة) وهي متغيرات مستقلة تتغير فتغير المتغيرات التابعة.

النتيجة:

1- لا يمكن زيادة استخدام عناصر الانتاج إلا إذا زادت الاستثمارات.

2- زيادة الانتاج والاستخدام يعتمد على الطلب المتوقع.

3- الطلب الكلي المتوقع = الدخل الكلي = مجموع تكاليف أو عوائد عناصر الانتاج.

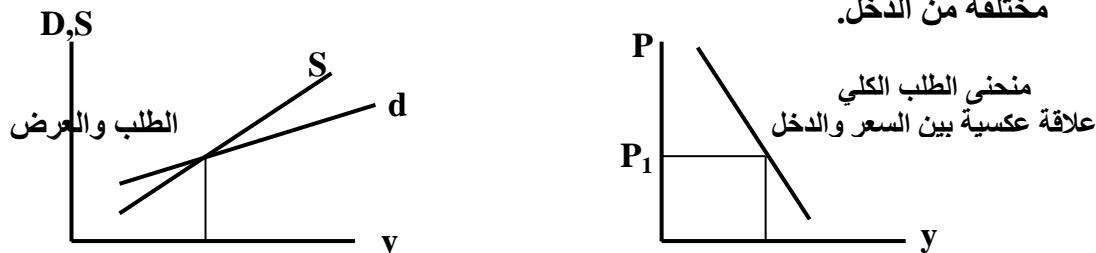
4- الدخل القومي = دالة لحجم الاستخدام، أي إن الدخل القومي محكم بحجم الاستخدام وللقضاء على البطالة في الموارد يجب زيادة الدخل ولن نتمكن من زيادة الدخل إلا إذا زدنا حجم الاستخدام (التوظيف) ثم الاستثمار وهذا.

5- التوظف (الاستخدام) هو تشغيل الموارد الاقتصادية سواء كانت مادية أو غير مادية بشرية طبيعية أو غير ذلك بمختلف الطرق التي تجعلها مفيدة وتشبع الحاجات وتخلق دخول أو تزيد عنها. والاستخدام الكامل هو تشغيل الموارد الاقتصادية إلى اقصاها.

6- يتحدد الطلب الكلي بحجم الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والادخار والعالم الخارجي (العام والخاص) وهي عناصر الطلب الكلي.

7- دالة الطلب الكلي تشير إلى مستوى السعر والناتج الحقيقي الخاص بكل مستوى معين من الدخل النقدي.

8- منحنى الطلب يشير إلى الكميات المختلفة من الناتج (سلع وخدمات) التي يتم طلبها عند مستويات مختلفة من الدخل.



الاستخدام أو الدخل القومي NP وضع التوازن

س // كيف يتحدد السعر عند كينز ؟

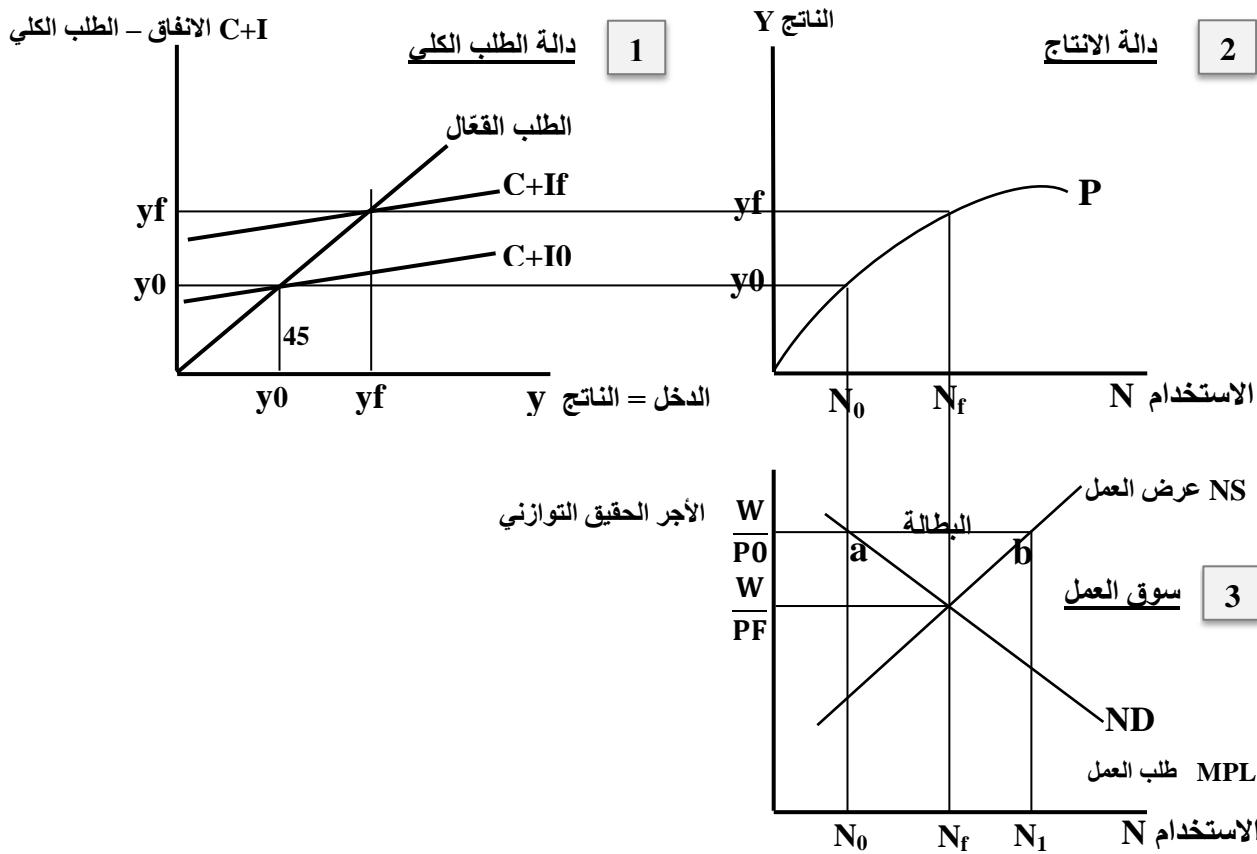
ج // // الطلب الفعال يحدد حجم الاستخدام يحدد الدخل وحجم البطالة والسعر يتحدد بالطلب الفعال اذن يتحدد السعر (الثمن) للعرض (الانتاج، حجم الاستخدام) المساوي للطلب الفعال، الخلاصة السعر يتحدد بالطلب الفعال (الانفاق المتوقع)

العلاقة بين الطلب الكلي الفعال ومستوى الاستخدام

اشتقاق التوازن في السوق السلعية وسوق العمل في النظرية الكينزية ⁽¹⁾

الشكل (1) يمثل دالة الطلب الكلي الفعال وفيه خط 45 ينقسم بالتساوي بين (الدخل القومي = الناتج القومي) مع (الانفاق القومي = الطلب الكلي) ودالة الطلب الفعال متكونة من الطلب الاستهلاكي والاستثماري والشكل (2) يمثل دالة الانتاج والشكل (3) يمثل سوق العمل

⁽¹⁾ عبد السلام الأدريسي، مصدر سابق ص ص 305-309

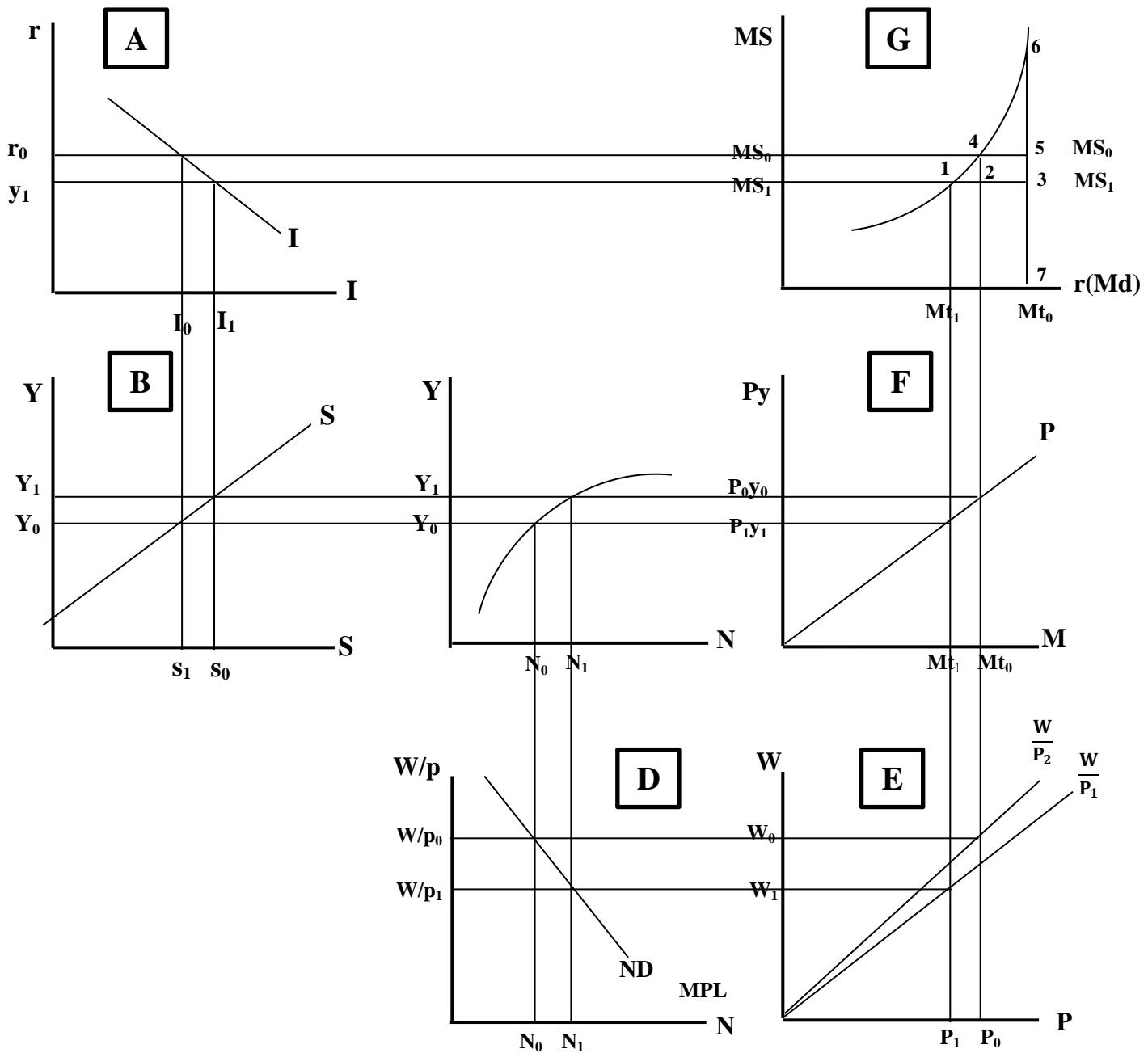


1- إن حجم الناتج التوازنی Y_0 تحدد عند تقاطع خط 45 مع منحنى الطلب الفعال في الشكل (1) ووفق دالة الانتاج في الشكل (2) والتي حددت حجم الاستخدام N_0 التوازنی وحجم الاجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ التوازنی في النقطة a الشكل (3).

2- تمثل البطالة رغم وجود اجر حقيقي توازنی وانتاج توازنی في سوق السلع والخدمات ولد توازن مستقر في سوق العمل بالرغم من وجود بطالة لأن هذا الحجم من البطالة حقق توازن في السوق السلعية.

3- لماذا لا ينخفض الاجر من $\frac{W}{P_0}$ إلى $\frac{W}{P_f}$ فيتحقق التوازن بفعل القوى الثقانية التي آمن بها الكلاسيك؟
ج: لأن ذلك يتطلب زيادة الطلب على العمل (اي زيادة عرض العمل) فيينقل الاستخدام من N_0 إلى N_f مما يؤدي إلى زيادة الانتاج وحسب الكلاسيك العرض يخلق الطلب عليه ويساويه (قانون ساي) وحسب كينز لن يتم زيادة الانتاج الا اذا توقع المنتجون زيادة الطلب الكلي الفعال المتوقع (عكس الكلاسيك) لذلك يبقى الوضع في سوق العمل كما هو طالما هناك توازن في السوق السلعية بالرغم من وجود بطالة.

التوزن العام عند كينز النموذج الكامل:



يتكون شكل التوازن العام عن كينز من سبعة أجزاء:-

- 1- الجزء A يمثل الاستثمار المستقل I_0 دالة في سعر الفائدة r_0 وبما أن $I_0 = S_0$ في حالة التوازن.
- 2- الجزء B والذي يمثل العلاقة بين الدخل Y والادخار S فيتحدد الادخار المساوي للاستثمار $S_0 = I_0$ وبدلالة دالة الادخار يتحدد الدخل وبمعرفة الدخل يتحدد مستوى العمالة N_0 .
- 3- الجزء C يمثل العلاقة بين الدخل أو الانتجاح Y ومستوى العمالة N بدلالة دالة الانتاج، حيث يتحدد مستوى العمالة N_0 ومستوى الدخل أو الناتج Y_0 .
- 4- الجزء D يمثل دالة الطلب على العمل المتمثلة بخط الاتجاهية الحدية للعمل MPL حيث يتحدد الأجر الحقيقي عند W/P_0 بمعرفة مستوى العمالة N_0 وخط الطلب على العمل MPL .

5- الجزء E يمثل العلاقة بين الأجر النقدي W والأسعار P وهي ليست علاقة ذاتية بل تمثل البسط والمقام للأجر الحقيقي W/P والذي تحدد في الجزء D سابقاً عند مستوى $D = W/P_0$ فلو فرضنا أنَّ الأجر النقدي مُحدد نتيجة لتفاوض نقابات العمال مع رجال الأعمال أي، $W = W_0$ عنها يتَحدَّد مستوى الأسعار P_0 ، ولكن هذا المستوى يجب أن يتَتوافق مع $P_0 = Y_0$ في الجزء F.

6- الجزء F يمثل العلاقة بين حجم الدخل الحقيقي PY مع عرض النقد بعد معرفة سرعة تداول النقود وعادات الدفع تتَحدَّد كمية النقود الضرورية لتداول الدخل القومي النقدي Mt_0 .

7- الجزء G يوضح توزيع كمية النقود الموجودة في الاقتصاد والتي تَحدَّد بها السلطات النقدية بين النقود المخصصة لأغراض المبادلة Mt والنقود المطلوبة لأغراض المضاربة Ms (رسم معكوس) من على إلى الأسفل وهو دالة في سعر الفائدة r_0 والذي يتَتوافق مع مستوى سعر الفائدة r_0 في الجزء A فيكون الطلب الكلي على النقود يُمثِّل المسافة 3-1 على الرسم، والطلب على النقود لغرض المضاربة MS_0 المسافة 4-5 على الرسم، والطلب على النقود لغرض المعاملات المسافة من 2-1 على الرسم، والمسافة 7-6 تُمثِّل العرض الكلي للنقود، والطلب على النقود لغرض المبادلة Mt_1 – Mt_0 في الجزء G يجب أن تُساوي $Mt_1 - Mt_0 = p_1 - p_0$ في الجزء F ويساوي في الجزء E ليتحقق التوازن في جميع الأسواق.

الطلب الاجنبي (في نموذج كينز) مجتمع بأربع قطاعات

- الناتج القومي الإجمالي يتكون (من زاوية) الطلب الخاص من المتباقة أربع قطاعات
 - تطرح الواردات الإجمالية من الصادرات الإجمالية عند حساب القيمة النهائية للسلع تطرح من قياس الناتج القومي الإجمالي.
 - حيث أن الإنفاق على C , I , G هو على السلع والخدمات المحلية ويضاف له انتاجاً أو انفاقاً مساوياً للواردات الأجنبية الإجمالية.
- If Id الاستثمار المحلي

$$\text{تيار الانفاق الإجمالي} = \text{تيار الدخل الإجمالي}$$

$$C + Rpf + S + T = GNP \equiv C + I + G (X - M)$$

RPF = المدفوعات التحويلية من الأفراد الاجانب وهي قليلة يمكن اهمالها = صفر وهي ضمن C في جانب

$$C + S + T = GNP \equiv C + Id + G + (X - M) \longrightarrow \text{تيار الدخل}$$

استثمار محلي

- وإذا نقلنا M إلى الجهة الأخرى من الجانب الأيمن للناتج يزيد بمقدار الواردات

الواردات

$$\dot{C} + S + T + M = \dot{C} + Id + G + X$$

$$S + T + M = Id + G + X \longrightarrow \text{متباقة التسرب والحقن}$$

استثمار محلي

الذى الصادرات والاستيرادات

- بوجود الصادرات والواردات يكون الاقتصاد مفتوح على العالم والدخل المحلي يرتفع بزيادة الصادرات الإجمالية X وانخفاض الاستيرادات M الصافية والعكس في حالة الهبوط.
- الصادرات: تتوقف على:

- 1- مستويات الأسعار في الداخل والخارج.
- 2- التعريفة الجمركية والسياسة التجارية للدولة ولبقية العالم.

3- أسعار الصرف.

4- مستوى الدخل في الدول الأخرى واقتصادها.

- إذن مستوى الصادرات الإجمالية تتحدد بعوامل خارجية (متغير مستقل)

- الواردات تتأثر بعامل داخلية في الاقتصاد المحلي (مستوى الدخل) مع ثبات العوامل الأخرى (كلما

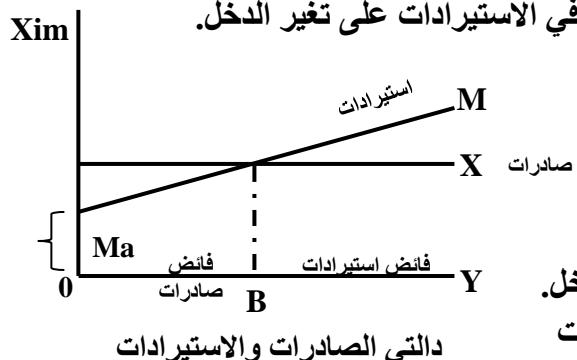
ارتفاع الدخل $\leftarrow C \leftarrow I \leftarrow$ الاستيرادات من السلع والخدمات)

ونفترض علاقة خطية بين الدخل والاستيرادات.

$$M = Ma + My$$

= الإنفاق المستقل على الاستيرادات عندما يكون الدخل = صفر مستقل عن الدخل.

$MPM = M$ الميل الحدي للاستيرادات $\frac{\Delta M}{\Delta Y}$ وهي التغير في الاستيرادات على تغير الدخل.



الشكل : $B = 0$

- مستوى دخل أقل من B_0 = فائض صادرات

- مستوى دخل أكبر من B_0 = فائض استيرادات

- انتقال دالة الصادرات إلى أعلى تزيد من الصادرات

وتقلل الاستيرادات عند كل مستوى من مستويات الدخل.

- وانتقال دالة الواردات إلى أسفل يقلل Ma الاستيرادات

المستقلة، أو يقل انحدار الدالة M يكون له نفس الأثر.

تحديد مستوى الناتج، الدخل، والناتج

أولاً: الناتج = الإنفاق الحكومي

في مجتمع فيه أربع قطاعات والتوازن أيضاً يتحقق من المعادلة التالية

$$Y = C + Id + G + (X - M)$$

$$C + S + T = C + Id + G + (X - M)$$

$$S + T + M = Id + G + X \quad (\text{حقن}) \quad (\text{تسرب})$$

نقل M إلى الجهة الأخرى

ثانياً: الحقن = التسرب

- إن ($S + T + M$) التسرب من الدخل تدفع الضرائب أو مدخلات أو مبالغ تدفع للخارج ثمن الواردات

فلو إن الإنفاق التعويضي ($Id + G + X$) مساوياً لهذا التسرب من تيار الدخل عندها الإنفاق الكلي =

الناتج ويتحدد مستوى توازن الناتج والدخل.

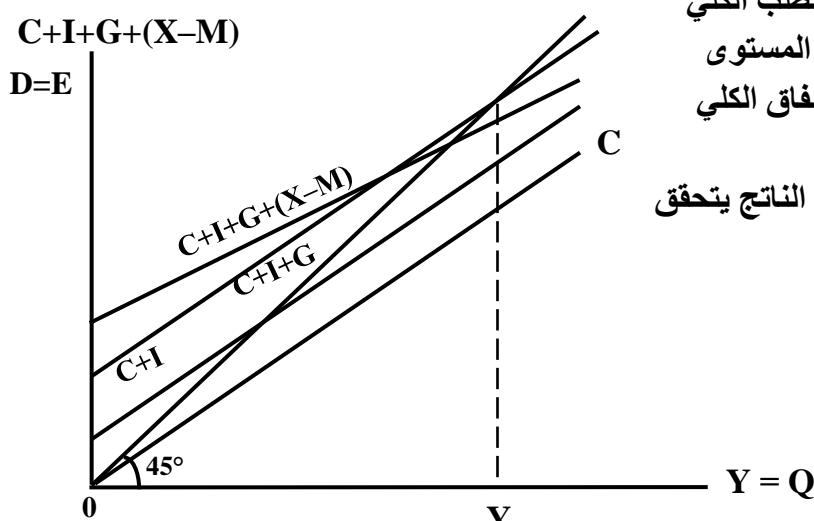
- الواردات تتوقف على مستوى الدخل والصادرات تتحدد بعوامل خارجية.

$$Y = Ca + C(Y - T) + Id + G + X - (Ma + My)$$

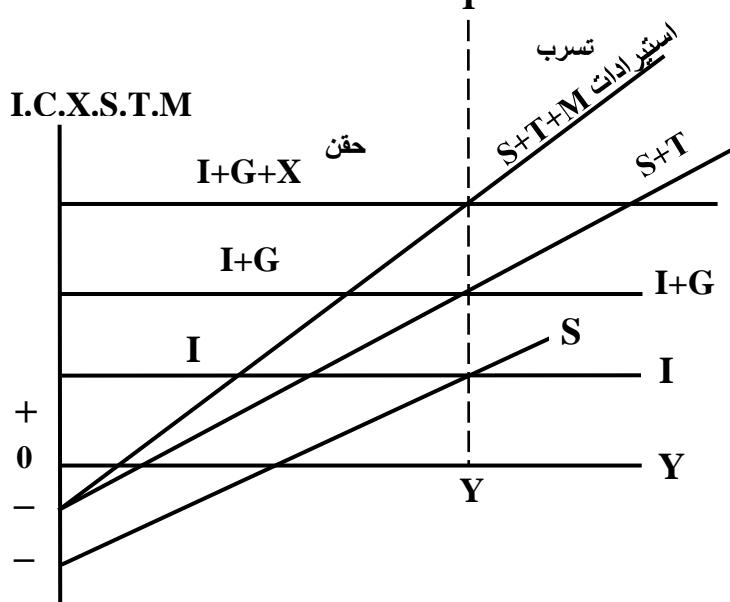
$$SA + S(Y - T) + T + Ma + My = Id + G + X$$

1- الناتج = الإنفاق

2- الاستثمار = الادخار



- فالتجارة الخارجية هي أضافة للطلب الكلي
- ومستوى توازن الدخل إنما هو المستوى الذي يتحقق عند تقاطع دالة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) مع خط العرض
- عندما تساوي الإنفاق الكلي مع الناتج يتحقق توازن الدخل والناتج



مستوى توازن الدخل متضمنا صادرات مع واردات

مضاعف التجارة الخارجية والتغير في مستوى الدخل

$$Y = Ca + C(Y - T) + Id + G + X - (Ma + My)$$

$$Y = \frac{1}{1-C+M} (Ca - CT + Id + G + X - Ma)$$

وهو عدد المرات التي يتغير بها الدخل نتيجة لتغير الصادرات ΔX

$$\Delta Y = \frac{1}{1-C+M} \Delta X$$

$$K_k = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{1}{1-C+M}$$

الصادرات دالة في الواردات

- زيادة الدخل \rightarrow زيادة الإنفاق المستقل \rightarrow زيادة في الاستيرادات طالما الميل الحدي للاستيرادات موجباً وجاء من الزيادة في الدخول سوف تحول لشراء السلع والخدمات المستوردة.

- الصادرات أيضاً تتأثر بدخل البلد وبزيادة الواردات يعني الصادرات دالة في الدخل وفي الواردات معنى ذلك هي لا تتأثر بعوامل خارجية والمسألة تتوقف على حجم البلد الاقتصادي (من حيث الدخل والميل الحدي للاستيرادات) ويعني استيرادات البلد له أثر أيضاً ب الصادرات دول العالم ودخولهم.
- كما تنتقل الدورة الاقتصادية في التجارة الخارجية.

الانتقادات التي وجهت للنظرية الكينزية:

- 1- هي نظرية مخصصة لاقتصادات الكساد وليس لأنواع أخرى من الاقتصادات ولا لحل المشاكل الاقتصادية.
- 2- افتراض كينز عوامل التنمية ثابتة بينما التنمية تحتاج إلى عوامل ديناميكية غير ثابتة لأحداث تغيرات كمية ونوعية في الاقتصاد والهيكل الاجتماعي.
- 3- نظرية كينز ساكنة قصيرة الأجل بينما تتطلب عملية حل مشكلة البطالة المزمنة والمستمرة وحتى الدورية، نظرية ديناميكية طويلة الأجل إذن هي ليست عامة.
- 4- هي تشير إلى وحدة الاختلافات وهي قصور الطلب الفعال دون أن توضح كيفية العلاج.
- 5- لم تعطي النظرية الكينزية أهمية للتنمية ولا معالجة جميع أنواع التخلف الاقتصادي القصير والطويل الأجل.
- 6- نظرية كينز هي نظرية انفاق لا تصلح للدول النامية لأنها تحتاج إلى تكوين رأس مالي من الادخارات أي ادخار أكبر بدل من انفاق أكبر.
- 7- رغم أنه أضاف عامل داخلي وعامل خارجي إلا أن كل تحليله لدالة الطلب يقتصر على الدالة الكلاسيكية.
- 8- يثبت كينز أن الاستثمار لا يساوي الادخار إلا أنه يحتم التوازن بشرطه بتوظيف كافة الادخارات المتولدة من تشغيل الاستثمار أي تساوي الادخار مع الاستثمار وهذا تناقض.
- 9- يذكر أن النقود أصبح لها قيمة وتطلب لأغراض عدة ولكنه يؤمن بقانون ساي الذي ينتهي إلى أن النقود ليس لها قيمة.
- 10- يفترض كينز سيادة المنافسة التامة في اقتصاد يسعى المنظمون فيه إلى تحقيق أقصى ربح معنى هذا أنه يتجاهل الاحتكار وأثره على أداء الاقتصاد القومي.
- 11- افترض كينز اقتصاد مغلق أي لا توجد تجارة خارجية في الوقت الذي يضيف العامل الخارجي لدالة الدخل القومي وهذا تناقض.
- 12- افترض أن المشروعات متكاملة أي أن المشروع يقوم بكافة العمليات الانتاجية من انتاج المواد الأولية وحتى تجارة التجزئة وهذا أيضاً افتراض متناقض فهو وأشار إلى أنواع مختلفة من رأس المال (زراعي، صناعي، تجاري ... الخ) وأغفل التخصص وغيرها.
- 13- يفترض إنَّ وحدات العمل متباينة، بمعنى أنها متساوية في الكفاءة والفعالية ومن المفروض أنها مختلفة ومتباينة.
- 14- افترض أنَّ عنصر العمل هو العنصر الوحيد المتغير وهذا غير واقعي فتطور الاقتصاد وتعقيد العملية الانتاجية يفترض وجود أكثر من عنصر متغير.
- 15- يفترض كينز أن معدلات الاجور النقدية والاسعار ثابتة أي قيمة النقود لا تتغير والواقع يشير إلى تغيرها جميعاً.